

طريقة المسح الاجتماعي:

إنها أحد الطرق العلمية المُمكنة من اكتشاف العلاقات الناتجة عن تداخل عدد من المتغيرات التي تؤثر سلبيا أو إيجابيا على الظاهرة مما يستوجب تفصي الحقائق عنها بإجراء مسح شامل للمجتمع المستهدف بالبحث أو الدراسة وهو المسح الذي يطلق عليه بالمسح العام عندما لا تستثني أي مفردة من مفردات المجتمع.

أما إذا حدث الاستثناء فيعني ذلك أنه حدث التخصيص والتحديد الذي ينحصر في اختيار عينة من المجتمع ولذا يتضح الفرق بين المسح الشامل والعينة من حيث الأهداف، ومن حيث الفلسفة، ومن حيث الأهمية.

إن أهداف دراسة المجتمع دون استثناء أي مفردة بشرية منه، يعني الاعتراف بأثر المتغيرات على كل فرد، والاعتراف بأن هناك فروقا فردية، ينبغي مراعاتها، بدراسة المجتمع ككل دون استثناء مما يجعل البحث مستهدف الجميع بالمسح الشامل.

والغاية من البحث العام نذل على عدم الاعتراف بالتمثيل السلوكي والاجتماعي للأفراد والجماعات، ولهذا فلا مبرر لأن يمثل المجتمع بجزء منه وهو قادر على إعطاء الحقيقة دون وسطاء، ولأن المجتمع لم يكن غائبا فكيف لنا بالقبول بمن يمثله أو ينوب عنه.

أما التبرير بصعوبة دراسة المجتمع عن طريق الحصر الشامل هو الذي استوجب تمثله بالعينة فهو تبرير في غير محله حتى وإن قبلنا ذلك في بحوثنا على الحيوانات والطيور والأسماك والنباتات والجماد فإننا لا نقبله على مستوى من خلقه الله تعالى في أحسن تقويم وجعله خليفة في الأرض يصلح ولا يفسد ولا يسفك دما فيها بغير حق.

وبالنسبة للذين يقولون كلما كبر حجم العينة اقتربت صفاتها وخصائصها من صفات المجتمع وخصائصه، نقول لهم نعم من حيث اقترابها، ولكن من حيث

تطابق نتائجها مع نتائج المسح الشامل فلن، وذلك إما للخصوصية الفردية من دلالة ومعنى، حتى وإن تحدثنا عن أوسع مسح لن نجد من يوم الحشر الذي يقف فيه كل إنسان بما عمل، ولا يحق لأحد أن يمثل الآخر فيه، وهذه عبرة ينبغي أن نأخذ بها في تنظيم حياتنا الاجتماعية والعلمية، وإذا كان ربنا العظيم الذي يعلم بكل شيء لا يقبل بالعينة أن تمثل المجتمع فكيف نحن الذين لا نعلم بما في الصدور نقبل بأن نخيب المجتمع ونعمم نتائج العينة عليه؟

وعليه إذا أراد الباحث أن يستهدف نتائج علمية وموضوعية فعليه بتقصي المعلومة لدى كل مفردة من مفردات المجتمع، وإذا تساءل البعض: كيف يمكن لنا دراسة المجتمع بكامله؟

نقول:

أن حجم المجتمع يختلف من بحث إلى بحث آخر، أي أن حجم المجتمع يحدده الموضوع قيد البحث أو الدراسة ولم يتحدد هكذا عفويا وفقا لرغبة الباحث، ولأن من أهداف المسح الاجتماعي الرئيسية هو التعرف على معالم المجتمع ومواقفه وثقافته وأنماط حياته وقيمه، إذا من الذي سيعكس واقع المجتمع إن أردنا معرفة ثامة غير منقوصة؟ بالتأكيد لن يكون أحدا غير المجتمع ذاته.

ولأن كلمة المجتمع كلمة عامة غير محددة فإن الباحث سيكون أمام إشكالية في المفاهيم إن لم يحدد اصطلاحا أي مجتمع يقصد أو يعني، فهل هو المجتمع الإنساني أم أنه مجتمع القرية أم المدينة؟

فهل يعني بكلمة المجتمع:

المجتمع المسلم؟

المجتمع العربي؟

المجتمع الليبي؟

أم يعني به مجتمع مدينة طرابلس؟

تطابق نتائجها مع نتائج المسح الشامل فلن، وذلك إما للخصوصية الفردية من دلالة ومعنى، حتى وإن تحدثنا عن أوسع مسح لن نجد من يوم الحشر الذي يقف فيه كل إنسان بما عمل، ولا يحق لأحد أن يمثل الآخر فيه، وهذه عبرة ينبغي أن نأخذ بها في تنظيم حياتنا الاجتماعية والعلمية، وإذا كان ربنا العظيم الذي يعلم بكل شيء لا يقبل بالعينة أن تمثل المجتمع فكيف نحن الذين لا نعلم بما في الصدور نقبل بأن نخيب المجتمع ونعمم نتائج العينة عليه؟

وعليه إذا أراد الباحث أن يستهدف نتائج علمية وموضوعية فعليه بتقصي المعلومة لدى كل مفردة من مفردات المجتمع، وإذا تسامل البعض: كيف يمكن لنا دراسة المجتمع بكامله؟

نقول:

أن حجم المجتمع يختلف من بحث إلى بحث آخر، أي أن حجم المجتمع يحدده الموضوع قيد البحث أو الدراسة ولم يتحدد هكذا عفويا وفقا لرغبة الباحث، ولأن من أهداف المسح الاجتماعي الرئيسية هو التعرف على معالم المجتمع ومواقفه وثقافته وأنماط حياته وقيمه، إذا من الذي سيعكس واقع المجتمع إن أردنا معرفة تامة غير منقوصة؟ بالتأكيد لن يكون أحدا غير المجتمع ذاته.

ولأن كلمة المجتمع كلمة عامة غير محددة فإن الباحث سيكون أمام إشكالية في المفاهيم إن لم يحدد اصطلاحا أي مجتمع يقصد أو يعني، فهل هو المجتمع الإنساني أم انه مجتمع القرية أم المدينة؟

فهل يعني بكلمة المجتمع:

المجتمع المسلم؟

المجتمع العربي؟

المجتمع الليبي؟

أم يعني به مجتمع مدينة طرابلس؟

أم مجتمَع المدينة القديمة؟

أم مجتمَع المنحرفين؟

أم مجتمَع المهندسين؟

أم أنه المجتمَع السمكي؟

أم أنه المجتمَع الحيواني؟

أم أي مجتمَع يقصد من غير ذلك؟

لذا جاءت الضرورة لتحديد المصطلحات حتى يَفْكَ اللبس والغموض الذي قد يعلّق في ذهن القراء والدارسين والباحثين.

وبما أن الباحث لا يمكن أن يتناول بالبحث مجتمعا مجهولا إذا عليه بتحديد مجتمَع بحثه كما وموضوعا وزمانا ومكانا مع تحديد الفترة الزمنية المستهدفة بالمسح الشامل أو المسحي باختيار العينات.

وبما أن للبحث موضوعا، إذن للموضوع مجتمعا، فإذا كان موضوع البحث هو انحراف الأحداث في مدينة طرابلس فيكون مجتمَع البحث هو كل المنحرفين في مدينة طرابلس، وليس كل سكان مدينة طرابلس، ولهذا يستهدف المسح الشامل كل المنحرفين ولا يستهدف غيرهم، وعادة يتم التعامل في مثل هذه المواضيع مع الحالات المسجلة في المؤسسات الإصلاح الاجتماعي، ولذا فهما كبر العدد ليس من الصعب دراسته. وإذا كان من الممكن أن يجرأ موضوع الانحراف إلى مواضيع أخرى حسب نوع الانحراف تكون الدراسة أكثر دقة وعلمية، وذلك كأن يجرى الباحث موضوع الانحراف العام إلى مواضيع تتعلق بظواهر انحرافية كحالات السرقة، وتناول المخدرات، والقتل عمدا، والهروب من المنزل، وتخریب المؤسسات العامة أو هدر المال العام فهذه المواضيع عندما يرتكبها الأحداث تندرج تحت موضوع عام هو انحراف الأحداث، ولكن الانحراف أنواع مما يستوجب تجزئتها وفقا لكل نوع كما بيّنا.

وعليه دراسة المواضيع الإثنوغرافية السابقة بطريقة المسح الشامل تكون ميسرة وبتون صعوبة، ولو أخذنا موضوعا آخر وليكن (حالات الطلاق في سوق الجمعة بطرابلس)، فإن جميع حالات الطلاق مسجلة ويمكن معرفتها عن طريق المؤسسات الرسمية ذات العلاقة ويمكن إجراء مسح شامل عليها، ومهما كبر حجم مجتمع البحث فلن يكون بحثا لجميع السكان، الذين يحصون كل ثلاثة أو خمسة أو عشرة سنوات عن طريق المسح الشامل الذي لم يكن هدفه جمع معلومات عن ظاهرة أو مشكلة بقدر ما يهتم بالحصر الكمي الذي أصبح ميسرا عن طريق الحاسوب الذي يضاف فيه كل مولود جديد ويمحى منه كل من انتهت به الأيام إلى طلب الرحمة والمغفرة مع عالم الأموات أو الشهداء.

ولكن إذا كان من الضروري أن يتم اختيار عينة للبحث أو الدراسة بناء على الموضوع المحدد للبحث فإن النتائج المتوصل إليها عن طريق العينة لا يمكن أن تمثل المجتمع الذي أخذت منه، بل أنها تمثل جميع أفراد العينة فقط .

ومع ذلك فإن النتائج المتوصل إليها عن طريق البحث بالعينات تعطي مؤشرات هامة لدراسة المجتمع ككل، أو البحث في مواضيع أخرى ذات علاقة بالنتائج المتوصل إليها.

أهمية طريقة المسح الاجتماعي الشامل:

إنه يمكن من التعرف على علل الظاهرة أو علل موضوع البحث مباشرة من قبل الذين تربطهم علاقة به دون استثناء لأحد منهم.

وتكتمل المعلومات ويتم التعرف عليها وربط العلاقة بين العوامل المكونة لها باكتمال آراء أفراد كل المجتمع (مجتمع البحث) وأحكامها قاطعة وفق المعلومات المتحصل عليها. أما العينة فإنه من الصعب الثقة في معلوماتها والاعتماد عليها في وضع الخطط العامة لأنها جزء من المجتمع وقد تكون آراؤها مخطئة حتى وإن تم قبول البحث باعتماده لنسبة من الأخطاء المعتمدة أو المتوقعة من قبل الباحث.

ومن الأهمية أيضا قد يتحقق الرضا العام لنتائج المسح الشامل، والذي لا يرتقي العينة لتحقيقه.

إن المسح الاجتماعي طريقة ذات خطوات موضوعية تتبع في التعرف على صفات ظاهرية موجودة في الزمن الحاضر، وهذه الصفات يعترف بالتعبير عنها وفق المعلومات المجمعة في استمارة مقابلة أو استبيان أو مشاهدة سلوك. ولذلك تُجمع المعلومات وفق خطة تراعى فيها الأهداف، والفروض المصاغة وتحلل حسب معطياتها العلمية وتساهم في عملية الإصلاح الاجتماعي والسياسي، والاقتصادي.

ولأن المسح الاجتماعي يهتم بالظاهر عند الإنسان، فهل يستطيع أن يظهر هذا الإنسان كل ما في وجدانه كما هو للحيان دون أن يتأثر أو دون أن يراعى نواحيس المجتمع ودينه؟

ولذا، وصف ما هو ظاهر وبكل دقة قد لا يكون هو نتيجة انعكاسات ما في الباطن، أي لا يمكن أن تكون الأقوال والأعمال هي في حالة تطابق مع ما تكلمه النفس أو تضميره، ولهذا نقول دائما الأعمال بالنيات.

فقد يقول الفرد المبحوث أو قيد الدراسة عندما يسأل أثناء المقابلة معلومات خاطئة تماما مع حقيقة الأمر الذي يعرفه وذلك لأن الإنسان في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع بطبعه الاجتماعي يصدق ويكذب. وكما نعلم لقد كذب البعض على الله جل جلاله فكيف لا يكذب المبحوث على الباحث. وبناء على ذلك أتساءل:

. هل الدراسات التي تعتمد على الملاحظة والاستبيان في دراسة الحالات الفردية، والجماعة تعتمد عليها في العلاج والإصلاح خاصة ونحن نعرف أن في خطة البحث التي سينتهجها الباحث للوصول إلى أهدافه البحثية تقبل بنسبة خطأ لإجازة المعلومات والنتائج المتوصل إليها؟ وغالبا ما تكون هذه النسبة 5% ويتم التصديق

بنسبة 95% ومع ذلك لم يكن للباحث برهان لإثبات صحة ما قاله بنسبة 95% من المبحوثين بأنه الحق. وذلك لأن الاستبيان عبارة عن أسئلة نابعة من فروض ومحتوية على مجموعة من المتغيرات، ومعدة مسبقاً من قبل الباحث، وبالتالي الاستجابات أو المعلومات المطلوب الحصول عليها لم تكن جدلية، إلى جانب أنه لم يحدث تفاعل بين ورقات الاستبيان والمبحوث.

ولذلك فالمعلومات بدون جدل وحوار واستيضاح وتفهم وتقبل من خلال الإحساس بأهميتها للمبحوث لا تخدم الأهداف العلمية، ولا الاجتماعية ولكن يجوز أن تخدم مصلحة خاصة للباحث بأن ينجز بحثه لينال عليه مقابل مادي أو معنوي.

وبما أن نتائج البحوث ينبغي أن تترتب عليها حلول ومعالجات ومقترحات قد تكون على مستوى الدولة السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي فيجب إخضاع نسبة 95% من مجتمع البحث للاختيار، والذي لا يتحقق عن طريق الاستبيان، بل يتحقق عن طريق المراقبة مصداقاً لقول الله تعالى: { لَيْسَ الْبِرُّ بِمَا آتَيْتُ عَنْ صَبِّهِمْ }¹.

ليس من العيب أن يسأل الإنسان عمً يقول للتأكد من براهينه على ما قاله حتى يؤخذ رأيه مع الآراء الأخرى المتأكد من صوابها وفرزها عن الآراء التي لا تستند على مصادق موضوعية، ولذا أصبح البحث الذي ينبغي أن يجاز بأخطاء 5% يحتوي على أخطاء 55% تقريباً.

وبما أن استمارة الاستبيان تعد مسبقاً فإنها بالنسبة للمبحوثين تُوزع عليهم جاهزة، وما على المبحوثين إلا قبولها كما هي وبأخطائها المعتمدة من قبل الباحث ومع أنها تُجرب على نسبة قليلة من المجتمع المستهدف بأخذ العينة منه، وتُنفج بعد تجربتها وتصحيحها لغة وأسلوباً ومفهومياً ومصطلحاً إلا أنها لا تُخلص من

الغموض بالتمام والكمال مما يجعل البعض بعد تعميمها عليهم لملأها يفعون في أخطاء مقدرة بنسبة 5% كما سبق أن وضعنا.

وحتى إن سلمنا بمصداقية المعلومات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان فإن الأخطاء المتوقعة لها لا تجيزها لدراسة المسح الشامل، والأخطاء المتوقعة هي:

1- عند التجريب تتضح أخطاء الاستمارة ولكن لوجود فرصة التعديل والتصحيح يحدث التصويب والضبط .

2- عند تعميم الاستمارة على أفراد العينة بأخطاء مقبولة تساوي 5% ، تصبح نسبة الأخطاء أكثر عند تعميم النتائج على أفراد المجتمع .

مثال : لو افترضنا أن حجم المجتمع = 50.000 نسمة ، وأن نسبة العينة = 5% فيكون حجم العينة يساوي 2500 مفردة.

وبما أن الأخطاء التي ظهرت في استمارة الاستبيان بالفعل كانت 5% كما هو متوقع من حجم العينة الذي يساوي 2500 مفردة نتيجة غموض في بعض الأسئلة، أو التباس في المعنى أو المفاهيم أو نتيجة عدم تركيز المبحوث على محتوى الاستبيان، أو عدم قدرة المبحوث على القراءة المدرسية التي تختلف عن القراءة والكتابة المتعرف عليها في المكتائب، وكذلك لعدم وجود جرأة أدبية تجعل المبحوث على مقدرة لسؤال الباحث.

وإضافة إلى ما سبق ذكره لو عُمم هذا الاستبيان على المجتمع فقد يجد الباحث أن هناك البعض الذي لا يقرأ ولا يكتب وأن هذا البعض من قبل المستهدفين بالبحث وينبغي له أن يجيب على استمارة الاستبيان، فهذه أخرى تزيد من ارتفاع نسبة الأخطاء خاصة إذا كان التوزيع للاستمارة غير مباشر.

وعليه، نستنتج مما سبق أن نسبة أخطاء الاستبيان تزيد إذا عممت نتائج العينة على المجتمع الذي أخذت منه.

فحسب المثال السابق أن حجم المجتمع 50000 مفردة وحجم العينة 2500 مفردة وأن نسبة الخطأ عند دراسة العينة كانت 5%، وبما أننا سنعمم نتائج العينة على المجتمع، إذن علينا أن نعمم أيضا نسبة الخطأ المقبول والذي تحقق من العينة 2500 مفردة.

هذا يعني أن كل 2500 مفردة قد تقع في أخطاء 5%، وبناء على ذلك لو جمعنا نسبة أخطاء الاستبيان بعرضه على أفراد المجتمع 50000 مفردة يكون مجمل نسبة أخطاء الاستبيان تساوي 100% لأنها تساوي حجم العينة 2500 مفردة. وهذه النسبة لم يتم من خلالها اختيار نسبة الصواب المتحصل عليها وهي 95% والتي يمكن أن تكون نتائجها أكبر من قبولها الظاهري كنسبة مئوية لو تعرضت لإجراء مقابلات مع الأفراد المكونة منهم، وهكذا تنقص هذه النسبة إلى أن تصل إلى 10% ، وترتفع نسبة الأخطاء إلى أن تصل إلى 100% ، مما يجعلنا نتساءل:

. هل يمكن بعد ذلك الاعتماد على تعميم نتائج الاستبيان؟

. هل تصبح دراسة العينة التي تهدف من ورائها التعميم دراسة علمية يعُد بها ويعتمد عليها؟

. هل العينة في هذه الحالة تمثل المجتمع؟

وبما أننا نجزئ المسح الاجتماعي العام فهل يفضل أن يدرس الباحث المجتمع دون سابق معرفة به؟ أم يفضل التعرف على خصائصه وصفاته أولا؟ أي هل يمكن للباحث أن يدرس مجتمعا لا يعرفه أو لا يعرف عنه شيئا؟

وعليه، فإن البحث العلمي ينبغي أن يُبنى على معرفة نظرية لتسند في ميادين المعرفة والبحث العلمي موضوعيا، فبدون سابق معرفة لا يمكن أن يتحدد الموضوع، ولا يصاغ الاستبيان بدقة تمكن إجراءه من التقنيين والاحتكام إليها، ولذا ففهم المجتمع، ومعايشته، والقرب منه هو الاستطلاع العلمي الذي يساعد على

اختيار المواضيع وصياغة فروضها واستمارات استبيانها أو مقابلاتها. وذلك لأن من أهداف طريقة المسح الاجتماعي هو التعرف على معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالمهنة، والسن، والنوع، والحالة الاجتماعية ونوع المهنة أو الحرفة، ومتوسط الدخل السنوي وغيرها كثير. وكذلك تهدف طريقة المسح الاجتماعي إلى تقويم أوضاع قائمة، ومعرفة ما هو كائن، ومدى ارتباط الخصائص الاجتماعية بأنماط السلوك أو الاتجاهات الاجتماعية.

ولذلك فإذا كان الاهتمام بالكيف، ينبغي التعرف على الأسباب والعلل التي كانت وراء السلوك، أو الظاهرة، أو الحالة، أما إذا كان الهدف التعرف على معدل توزيع بعض الخصائص، فهذه مسألة مختلفة، فالأول مضامين وعلل، والثاني أرقام ونسب، وإذا تعاملنا مع المجتمع وقيمه على أساس كمي، فإنه من الصعب علينا معرفة المجتمع وقيمه والحالة التي هو عليها، لأن مضامين المجتمع معان، وقوانين طبيعة، وأديان، وأعراف وقيم وفضائل، وأصل وانتماء.

إنن تهدف طريقة المسح الاجتماعي إلى وضع تصورات، ومقترحات للمستقبل، وبما أنها تهدف إلى ذلك لذا ينبغي فهم الحاضر جيدا وبعث لا بالانقصار على وصف الظواهر فقط. لأن المجتمع كما وضّحنا سابقا له ونواميس وقيم وفضائل لا تُشخص بالوصف، ولا يمكن فهمها إلا بالخصوص فيها وتتبعها، ولهذا فطريقة المسح الاجتماعي ترتبط بالواقع من حيث خصوصية الموضوع والمكان والزمان مما جعلها تؤكد على أهمية ربط الحاضر بالماضي والمستقبل دون انفصال، وذلك من أجل وضع الخطط ورسم السياسات والاستراتيجيات التي بها تتطور الأحوال وتتغير إلى ما هو أفضل وأجود وأنفع وأحسن.

فمن أراد أن يفقدي أو يحبر، عليه أن يعود إلى الماضي الذي يحتوي على التجارب الإنسانية والاجتماعية بحيث لا يكرر جهودا غير مثمرة، أو أن يضع

تصورات سبق وأن جُربت ولم تُحقّق نجاحاً، وحتى لا يضيع جهده ووقته هباءً منثوراً، فعليه أن يطلع على سنن الأولين.

إن أي أسلوب أو منهج إذا أُنعزل عن المحتوى الفكري للموضوع فإن نتائجه لا تؤدي إلى قوانين ولا نظريات، وهذا ما يلاحظ على المسح الاجتماعي الذي يهتم بالأوصاف، والأشكال، والأرقام دون الاهتمام بالعلل التي أنتجت المتغيرات التي تكثر في البحوث المسحية.

ونحن لا اعتراض لنا على استخدام الأرقام نسباً وكميات فهذا أمر مهم ولكن الانقصار عند حدود الكم دون النظر إلى الكيف هو الذي يُبدي تحفظاً حوله.

فالذي يهم الباحث في دراسة حالات السرقة على سبيل المثال هو: لماذا نُفِشت السرقة في مجتمع من المجتمعات بشكل جعلها ظاهرة؟

فما يهم الباحث في بحثه لهذه الظاهرة، هو معرفة الأسباب التي جعلت من أبناء المجتمع سرّاقاً، فهل هي:

. متغيرات الظروف السياسية؟

. أم أنها متغيرات الظروف الاقتصادية؟

. أم أنها متغيرات الظروف الطبقيّة؟

. أم أنها بأسباب الغزو والاستعمار إن تعرض البلد للاحتلال؟

. أم أنها أسباب أخرى؟

كل هذه تُهم الباحث مما يجعله يبحث لأجل معرفتها على أرض الواقع، بهدف إيجاد حلول ومعالجات، ولذلك لا يتوقّف الباحث عند معرفة حدود الكم ونسبه المرتفعة بل يتوجّه إلى معرفة الأسباب ومكامن العلل، ولذا فالكم ونسبه المرتفعة يُفقد كثيراً في معرفة حجم المشكلة، أمّا معرفة العلل والأسباب يفيد كثيراً في معرفة المعالجات وإيجاد الحلول الموضوعية.

ولهذا لا يمكن أن يؤدي المسح الاجتماعي من خلال نتائجه الوصفية إلى نظريات إذا لم يتوحد مع المحتوى الفكري للموضوع.

ولكي يصبح المسح الاجتماعي إصلاحي ينبغي أن يهتم بمعرفة العلل والأسباب المكونة للظاهرة أو الموضوع التي تراكمت من الماضي إلى وقت ظهورها، ولذا فاتباع خطوات الطريقة المسحية يؤدي إلى معرفة الآتي:

أ - معرفة الظرف الزماني بماضيه وحاضره.

ب - معرفة الظرف المكاني الذي ظهرت فيه المشكلة.

ج - معرفة طرفي المشكلة لينم الصلح بينهما سواء أكانوا أفرادا أم جماعات أم مجتمعات.

د - معرفة لب المشكلة ومركزات مكانها من خلال معرفة أسبابها ومعطياتها، ومضمونها والمتغيرات المستقلة والتابعة والمتداخلة والدخيلة عليها.

وبعد معرفة الظاهرة أو المشكلة، وأسبابها، وظروفها وتحديد أطرافها بالبحث الموضوعي يمكن أن يحدث الإصلاح أو تتحقق المعالجات.

بناء على ما تقدم تتضح الأسس التي ينبغي مراعاتها عند البحث إذا أردنا أن يكون المسح الاجتماعي إصلاحيًا وإلا لا داعي لإطلاق هذه الصفة عليه.

أنواع المسوح الاجتماعية:

أولاً - المسوح الاجتماعية من حيث مجال البحث أو الدراسة:

وتنقسم إلى مسوح عامة، ومسوح خاصة.

1- المسوح العامة: هي التي تهتم بمسح الظاهرة أو الموضوع بشكل شمولي وهي كمن يمسح الأرض ليقيم عليها بناء أو إنشاء، وذلك لأجل تحديد نوع التربة ومكوناتها ودرجة تماسكها وتحملها، وأهمية موقعها في المخطط العام، ومعرفة المعالجات السابقة إن وجدت، والتوقعات المستقبلية لعمرها الزمني وأهميتها الاقتصادية للمجتمع أو الدولة بشكل عام.

ولذا فالمسوح العامة تُستهدف معالجة عدة أوجه من خلال البحث أو الدراسة الموضوعية فتهتم بالجانب التعليمي، والصحي، والسكني، والإنتاجي، والخدمي والسياسي كمعطيات تتداخل في تحديد أهمية البحث ودراسة المواضيع ووضع الخطط المستقبلية بشأنها.

2 - المسوح الخاصة: هي التي تركز على جوانب محددة كبادرة اهتمام كأن تقتصر على جانب من الحياة الاجتماعية بكل دقة ووضوح، وتتسع دائرة التركيز هذه لتبيان العوامل المتداخلة في الموضوع كالـتعليم، أو الصحة، أو الاقتصاد، أو قطاع المرافق والخدمات.

فلو أخذنا التعليم كمثال يكون التركيز على أهميته للمواطن أو للمتعلم من حيث تأهيله وإعدادة علميا ومهنيًا أو حرفيًا وبما يمكنه من الحصول على فرصة عمل تناسب ما أهل من أجله.

ثانيا - المسوح الاجتماعية من حيث المجال البشري:

وتنقسم إلى نوعين: شاملة (المسح العام)، ومسوح محدودة تقتصر على اختيار العينة.

1- المسوح الشاملة:

وهي التي تهدف إلى البحث في كل مفردات المجتمع دون استثناء وتسمى طريقة المسح الشامل وهذه تمتاز بأهميتها العلمية في جمع المعلومات، البيانات، وتحليلها واستخلاص النتائج منها ثم تفسيرها وعرض الحلول والمقترحات والتوصيات. والمقصود بالبحث الشامل هو الذي يجريه الباحث على مجتمع الموضوع أو المشكلة أو الإشكالية أو الظاهرة ولا يقصد به كل أفراد المجتمع السكاني، أي انه المجتمع المعني بالبحث ولا علاقة له بمن لا علاقة لهم بمشكلة البحث فهو المفصور على حدود البحث التي صاغها الباحث لبحثه.

قلو اخترنا مجتمع البحث سكان المدينة القديمة بطرابلس، فإننا سنسهدف بالبحث كل المقيمين في المدينة القديمة، إلا إذا استثنى الباحث البعض بأسباب موضوعية كأن يكون موضع البحث أو الإشكالية خاص بالسكان الليبيين مما يجعله يستثنى الأجانب إن وجدوا من ضمن السكان في المدينة القديمة.

إن المسح الشامل هو الذي يعكس الواقع الفعلي للمجتمع قيد البحث، وإن النتائج المتوصل إليها تخص مجتمع المدينة القديمة المتكون من المواطنين الليبيين فقط، وبالتالي إن نتائجه لا يمكن تطبيقها على مجتمع آخر حتى ولو كان من الليبيين.

وعليه فإن نتائج المسح الشامل تُطبق على المجتمع الذي تجرى البحوث عليه، ولا يجوز أن تُطبق على غيره، وذلك بأسباب خصوصيات المكان والزمان والموضوع والمستوى التعليمي والثقافي ومتغيرات الأديان والأعراف، وهكذا يكون التباين بين البحوث التي تجرى على المجتمعات سواء أكانوا سكان مدن أم قرى أم غيرها.

2 - المسح بالعينة: وهو الذي يحدد حجم مجتمع معين وفق اختيارات منهجية لأنواع العينات تقرباً إلى اختيار نقل فيه نسب الأخطاء والتحيز قدر الإمكان.

وتعم نتائج العينة على بقية أفراد المجتمع الذي اختيرت منه عينة البحث وتقرب صفاتها وخصائصها من صفات وخصائص المجتمع كلما زاد حجمها وتباعد كلما قل حجمها أو صغر؛ وسواء اقتربت أو ابتعدت الصفات والخصائص فإن نتائجها تعم على من لم يشركوا أو يستهدفوا مباشرة بالبحث، وبما أن هناك خصوصيات للفرد، والجماعة، والمجتمع فإن تعميم نتائج بحوث العينات في العلوم الاجتماعية والإنسانية على من لم تجر عليهم مسألة تحفها الشكوك.

أدوات المسح الاجتماعي:

من أهم أدواته الآتي:

1 . المشاهدة.

2 . الملاحظة.

3 .المقابلة.

4 .الاستبيان.

5 .التصنيف ألقيمي.

خطوات الطريقة المسحية:

تننظم خطوات الطريقة المسحية وفقا للخطوات الآتية:

1- رسم الخطة التي تحتوي على المنهجيات وتقنيات البحث الآتية:

أ . تحديد مشكلة البحث.

ب . تحديد أهمية البحث.

ت . تحديد أهداف البحث.

ث . تحديد حدود البحث.

ج . تحديد فروض البحث أو تساؤلاته.

ح . تحديد الطريقة أو الطرق المتداخلة من أجل إنجاز البحث وتحقيق أهدافه.

خ . استطلاع الدراسات السابقة إن كانت هناك ضرورة موضوعية لذلك.

د . تحديد الأدوات أو الوسيلة المناسبة لجمع المعلومات من مصادرها.

2- كتابة الإطار النظري الذي يتناول الباحث فيه النظريات أو أدبيات المهنة أو

ميدان التخصص وربطه بالمتغيرات المستهدفة بالبحث.

3 . تحديد الإطار الميداني أو المعيارى الذي يحدد وفقا للمعلومات التي تُجمع من

المبحوثين المستهدفين بالبحث سواء أكانوا أفرادا أم جماعاتا أم مجتمعا أم أكانوا

وثائقا أم أكانوا إمكاناتا ومعطياتا مادية كالترية والثروة المعدنية والثروة الحيوانية

والزراعية أو المصانع أو المعسكرات والمدارس أم غيرها وغيرها كثير.

4 - تحليل المعلومات والبيانات.

5 - عرض النتائج.

6 - كتابة التقرير.

جوانب القصور في طريقة المسح الاجتماعي:

ولأن الكمال لله تعالى إذا لا بد وأن يكون القصور في من يستخدم هذه الطريقة أو غيرها من الطرق البحثية الأخرى، ولهذا نقول: إن كان هناك قصور فلا يلحق الطريقة ولكن يلحق المستخدمين لها من حيث الآتي:

1- إن أقصروا البحث بحوثهم على ما هو حاضر وبمعزل عن الماضي الذي يشكل له إطارا مرجعيا، وذلك لأن الظواهر والمشاكل كمواضيع للبحث هي ظواهر لأسباب ماضية، مما يجعل صعوبة البحث في الظواهر بمعزل عن الأسباب التي أظهرتها، مما يستوجب العودة إلى متغيرات الماضي ومقارنتها مع متغيرات الحاضر وفقا للمتطلبات والتوقعات المستقبلية في دائرة الممكن.

2- أن نتائج المسح الاجتماعي لا تؤدي إلى نظريات إذا انعزلت عن محتواها الفكري الذي أثر في الظاهرة قيد البحث.

3- إن تكرار المسوح الميدانية عن طريق الاستبيان على المجتمع أو العينات المأخوذة منه قد يسبب الملل والقلق والتعب لدى المستهدفين بالبحث خاصة إذا لم يلمس المبحوثين نتائج إيجابية من البحوث التي أجريت عليهم في السابق.

4- إن البحوث المسحية لا تهتم بتفاعل المبحوثين مع موضوع البحث بل الذي يركز عليه بعض الباحث هو تجميع معلومات وبيانات كمية من خلال متغيرات محددة، ولذلك فإن أهمية البحث لا يحس بها المبحوث من خلال الأسطر البسيطة التي يكتبها الباحث في مقدمة الاستبيان بل المبحوث يحس بها عندما يحس بأن الموضوع يمس مباشرة مشكلته وما تتركه عليه من آثار جانبية.

5- المسح الاجتماعي يكثر من دراسة العينات ويعمم نتائجها على من لم يشترك مباشرة في البحث، ولذلك فإن تعميم نتائج العينات يتضمن تعميم عيوبها على من لم يكن من مفردات بحثها.

6- بعض الباحث المستخدمين لطريقة المسح الاجتماعي يعتمدون قصرها على البحث في الظاهر في الوقت الذي يعرف فيه الجميع أن الظاهر في كثير من الأحيان لا يعكس حقيقة الواقع ولا علاقة له بما هو كامن.